

الفصل العاشر :

التربية البيئية .. والسلوكيات

هل أدى الوعي البيئي إلى تغيير في السلوكيات ؟

كثيرًا ما يتساءل الناس: لماذا، رغم زيادة الوعي البيئي في كل دول العالم، لم يحدث تقدم ملموس في معالجة قضايا البيئة ؟

السبب ببساطة هو أن التركيز حتى الآن كان على الجوانب الفنية والمؤسسية والتشريعية للقضايا البيئية، وتم تجاهل البعد الإنساني، الذي هو في الواقع محور كل هذه القضايا. ولقد طرحت في الأعوام القليلة الماضية عدة تساؤلات: هل هناك علاقة بين التدهور البيئي ومنظومات الأخلاق والقيم والمعتقدات التي تحد تصرفات الإنسان ؟ ما هي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إلى تغيرات جذرية في سلوكيات الإنسان وتجعله يتخذ موقفًا سلبيًا تجاه البيئة ؟ وكيف يمكن تغيير هذه السلوكيات وجعلها إيجابية وفعالة في حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية ؟

لقد أجمع العلماء على أن السلوك الإنساني يتكون من جزئين: جزء متوارث، وآخر مكتسب يتعلمه الإنسان في المجتمع الذي يعيش فيه. وتلعب العوامل الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية أدوارًا رئيسية في تشكيل الجزء المكتسب من سلوك الإنسان. وتختلف هذه العوامل، وبالتالي السلوك الإنساني، من حضارة إلى أخرى وعلى مر الأزمنة. ومع تطور وتضخم الحياة المادية في العالم أصبح الجزء المكتسب هو المكون الأساسي في سلوك الإنسان واطمحل الجزء المتوارث بدرجة ملموسة.

وتوضح الدراسات المختلفة أنه في الأزمنة القديمة كان التغيير في مفاهيم ومواقف الإنسان تجاه قضايا البيئة بطيئًا. فانتقلت مفاهيم كثيرة عبر الحضارات المختلفة، أي تم توارثها. ولكن مع بدء الثورة الصناعية وما تبع ذلك من تطور علمي وتكنولوجي سريع، تغيرت هذه المفاهيم بسرعة أكبر وازمحت قيم ومعتقدات كانت راسخة في بعض المجتمعات ماث وألوف السنين. فمثلًا كان اليابانيون حتى وقت قريب يعتبرون بتقليد ومفهوم قديم متوارث هو "الموتاناياي" الذي ينص على أن "كل شيء في العالم هو هبة من الخالق، ومن ثم ينبغي على الإنسان أن يشعر بالامتنان له، وأن يحرص على كل شيء ويعتبر إضاعة أو تبديد أي شيء خطيئة كبرى". وقد أثر هذا المفهوم على سلوك اليابانيين خلال أزمة طويلة، فحرصوا على الاستخدام الأمثل والرشيد للموارد المختلفة. ولكن هذا المفهوم بدأ بالتلاشي مع التطور الصناعي والازدهار الاقتصادي وبدء محاكاة المجتمع الياباني للمجتمع الغربي في أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة.

وهناك الآن اتجاه إلى تصنيف المفاهيم الإنسانية للبيئة إلى نوعين:

الأول- هو المفهوم التقني المحور **Technocentric**، الذي ينادي بأن التقدم هو نتيجة المزيد من العلم والتكنولوجيا، وأنه لا توجد عقبات لا يمكن التغلب عليها، وأن لكل مشكلة بيئية حلًا تكنولوجيًا.

والثاني- هو المفهوم البيئي المحور **Ecocentric**، الذي ينادي بأن التكنولوجيا الحالية هي خطر داهم على الإنسانية، وأنه لا بد من إحداث تغييرات جذرية وإتباع تقنيات أبسط وأكثر توافقًا مع البيئة لتحقيق حاجات الإنسان الأساسية والبعد عن الإسراف وتبديد الموارد المختلفة (أي "كل صغير جميل" Small is beautiful).

فأي من المفهومين يفضله الإنسان؟

الإنسان بطبيعته أناني، مولع بالامتلاك، وقصير النظر. لذا فإنه بمجرد حصوله على المعرفة لزيادة رغباته المادية، لا يتوانى عن استخدام هذه المعرفة إلى أبعد حد ممكن

ويدون النظر إلى الأضرار التي يمكن أن يحدثها للأجيال القادمة. فالإنسان إذا يميل بطبيعته إلى المفهوم التقني المحور. وهذا المفهوم، الذي أصبح سائدًا في مختلف دول العالم، خاصة في الدول الرأسمالية، لأن جذوره متأصلة فيها. ويخشى البعض من تضخم هذا المفهوم ويحذر من أن مردوده في المستقبل القريب سيكون سلبيًا وستكون عواقبه وخيمة على الأجيال القادمة.

هكذا، فازدياد الوعي بقضايا البيئة لا عني بالضرورة حدوث تغيرات إيجابية في سلوكيات الأفراد. ومع تفشي حالة اللامبالاة في شرائح المجتمع المختلفة، أصبح الشعور السائد هو ترك المشاكل البيئية للأجهزة الحكومية للتصرف فيها. بالإضافة إلى ذلك، هناك اتجاه واضح، خاصة في دول نامية كثيرة، لعدم تعاون الجمهور. فمثلًا قد تبذل البلديات في بعض المدن جهودًا كبيرة في تنظيف الشوارع والحدائق وزرع الأشجار، ولكن قد لا يهتم الناس بالقاء الفضلات في الأماكن المخصصة لها، أو الحفاظ على الأشجار وعدم اقتلاعها. كذلك قد يكون الناس على دراية بمخاطر التدخين بالنسبة للغير، ومع ذلك فإنهم يدخنون في الأماكن المحظور التدخين فيها. وقد يكون الناس على دراية بما تسببه الضوضاء من إزعاج للآخرين، ولكنهم يطلقون أبواق سياراتهم، أو يرفعون صوت أجهزة الراديو والكاسيت والتلفزيون دون مبالاة ومراعاة لمشاعر الآخرين وحقوقهم.

كيف يمكن تغيير سلوكيات الإنسان تجاه البيئة ؟

اتفق علماء السلوكيات والبيئة على 3 وسائل، إذا اتبعت بصورة متكاملة فإنها من الممكن أن تحقق نتائج إيجابية في إحداث تغيير في السلوك الإنساني تجاه البيئة، مع التحذير من أن عملية إحداث تغيير في السلوكيات تتطلب وقتًا طويلًا قد يصل في بعض المجتمعات أو في شرائح داخل المجتمع نفسه إلى أجيال. وهذه الوسائل الثلاث هي:

أولاً: التعليم

ويقصد به التعليم بمعناه الشامل، ويبدأ هذا التعليم مع الطفل منذ ولادته. فالطفل

يولد بريئاً، تلقائي التصرف، سليم الطوية. وفي سنوات نشئته الأولى يتكون لهذا الطفل ضمير هو في الواقع رافد من ضمير والديه، فمن خلالها يعرف قاعدة الشواب والعقاب. وهكذا يكون ضمير الطفل مرآة لوالديه، حتى إذا بدأت مراحل النمو في التقدم بالعمر والتعليم والمخالطة الاجتماعية بدأ الضمير في التكون ليتسق ضمير الفرد مع قيم المجتمع وتقاليده وأعرافه الاجتماعية. من هنا كان تعليم المرأة- الأم - أمراً حيوياً. فهي المربية الأولى التي يرى الطفل ويفهم من خلالها ما يدور حوله. وقد عبر المهاتما غاندي عن أهمية تعليم المرأة بقوله: "إذا علمت امرأة فأنت تعلم أسرة بأكملها، وإذا علمت رجلاً فأنت تعلم فرداً واحداً". فلا شك في أن المرأة المتعلمة قادرة أكثر من غيرها على زرع الكثير من سلوكيات حماية البيئة وترشيد استخدام الموارد المختلفة في أفراد أسرتها. ويلعب التعليم الرسمي وغير الرسمي دوراً هاماً في إحداث التغييرات السلوكية، إذا كان متناسقاً مع القيم والمعتقدات الإنسانية العميقة.

ثانياً: استخدام التشريعات والحوافز

أوضح الفيلسوف السياسي البريطاني توماس هوبس في عام 1951 إن الحل الأمثل لتغيير سلوكيات الإنسان هو استخدام التشريعات، لأن الإنسان بطبيعته الأنانية يميل إلى التصرف، أو العمل بما يحقق مصالحه الذاتية. فتطبيق قانون المرور بحزم في الدول الأوروبية وغيرها (غرامات مالية مرتفعة، أو الحبس، أي ما ينتقص من المصالح الذاتية) أدى إلى تغيير السلوكيات واحترام قواعد المرور، حتى في عدم وجود شرطي المرور. من ناحية أخرى يمكن إحداث تغيير في السلوكيات بالحوافز (إذا شعر الإنسان أنه لن يتحمل عبئاً إضافياً). مثلاً أمكن تحقيق نجاح كبير في إدارة مخلفات المنازل الصلبة في مانيلا بتوزيع مجاني لأكياس جمع القمامة. وقامت بعض بلديات المدن الأوروبية بتخصيص أيام لجمع الصحف القديمة من المنازل وأيام لجمع الزجاج. كذلك تمنح بعض الدول حوافز مجزية لعمليات تدوير القمامة والمخلفات الأخرى.

ثالثاً: المشاركة الشعبية

المشاركة الشعبية ليست ظاهرة جديدة، فتاريخياً انتشرت المشاركة والعمل التعاوني في مجتمعات صغيرة كثيرة (خاصة المجتمعات الريفية - الصيادين، الخ). ولكن المشاركة الشعبية تواجه مشكلات مختلفة في كثير من الدول. فكثير من الوكالات الحكومية ليست على استعداد، بل وغير قادرة على العمل بالتعاون مع الجماهير أو الاستجابة لهم. فالمخططون والمديرون ينظرون إلى الناس على أنهم المشكلة، وينظرون إلى أنفسهم على أنهم يجسدون الحل. ويؤدي هذا إلى تفشي النظرة التسلطية في التعامل مع الناس. ولكن الدراسات أثبتت أن المشاركة الشعبية في التخطيط واتخاذ القرار وفي الإدارة مسألة لا يمكن الاستغناء عنها لتحقيق تكامل الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والظروف البيئية، كما أنها تبني وتوثق جسور الثقة بين الناس ومتخذي القرار وتعطي الضمان لسرعة وكفاءة التنفيذ والوصول إلى الهدف..